

المناظرة والمراسلة

قد رأينا بعد الاختيار وجوب فتح هذا الباب فتفتاه ترغيباً في المعارف وانهاضاً للهمم وتجيهاً للادهان .
ولكن الهدى في ما يدرج فيه على اصحابه فخص برأيه منه كلو . ولا ندرج ما خرج عن موضوع المتظن ونراعي في
الادراج وعدمه ما يأتي : (١) المناظر والتظير مشتقان من اصل واحد فمناظرتك لتظرك (٢) انما
العرض من المناظرة الصل الى المحققات . فاذا كان كاشف اغلاط غيره عظيماً كان المعترف باغلاطه اعظم
(٣) خبر الكلام ما قلّ ودل . فالملات النافية مع الايجاز تستحق علم المطالعة

رفع الابهام عما جاء به الاستفهام

قد كنت اطلعت في باب المناظرة والمراسلة من الجزء التاسع من المجلد السادس عشر
من مة نطفكم الاغرة على جملة عنونها (الاستفهام من ذوي الافهام) لحضرة الفاضل الورفاني
تضمنت أنه اطلع في كتاب الساق على الساق فيما هو الناري بق على جل تبيد ان جماعة
من اجلاء امة العربية المتقدمين ، تملك عليهم معاني احرف من حروف المعاني منهم الفراء
فانه قال اموت وفي قلبي شيء من سخي والكسائي فانه مات وفي صدره حزازات من الفاء
العاطنة والسبية الخ والبريدي فانه مات وفي رأسه صداع من الواو العاطنة والاستثنائية
الخ والزخري فانه مات وفي كبده قروح من لام الاستفهام والاختصاص الخ ثم ذكر ان
الذين انما بعدم لا بد ان اوضحوا ما اشكل عليهم وطلب من ذوي الفرائح الراتقة والافكار
النافية التكرم بايضاح معاني تلك الاحرف

والي مع كوني لست من ذوي الفرائح والافكار كنت قد عزمتم على كتابة اجابة عن
هذا الاستفهام ولكني اعرضت عن ذلك لامرين

احدهما ان معاني تلك الاحرف مينة على وجه محرز مستوفى في كثير من كتب علم العربية
المهمة كشرح الحامية لبحر الامة الرضى الاسترلاباديه والنجني اللثاني ورصف المياني ومعني
الليث وشروحه وغيرها من كتب المتأخرين فما على المتوقف في احدها الا مراجعة تلك
الكتب وامعان النظر فيها وحينذاك تبين له معانيه وضابط كل معنى منها وما بين بعضها
والبعض من التباين او التداخل او التشابه فتظهر له فيها حقيقة الحال وينكشف عنها لباس
الاشكال ولو كان لولئك الامة الاجلاء بين ظهرانيها وعرض عليهم ما نضت تلك الكتب
ما يتعلق بتلك الاحرف ما وسعهم الآقبول والانصاع له بحيث يزول الشبه الذي في قلب

النراء وتذهب الحزازات التي في صدر الكفاية وبشئ رأس اليزيدي من الصداق وكبد
الزمنصري من النروح ولكن الذرلا مثال هؤلاء الائمة في التوقف أن غابهم كانوا يأخذون
الاحكام النصرية بطريقة ليست في وسعنا الآن لضيق عطننا وفي طريقة لاخذ والاستنباط
من أوجه الاستنباط واحوال التراكيب التي نطقت بها العرب ملوكهم وسوقتهم لا فرق
بين الفريقين في ان كلاً منهما حجة بمنشئ بكلامه فلم يكن من غرضهم الا الاحكام وتأسيس
النواعد وادخال المتفرق في جامع وحدة الحكم فلم يصحوا بتكثير الاقسام ولا بالنروق الدقيقة
التي بينها تنديماً للائم على المهم ولم تساعد اوقاتهم على الاجتهاد في ذلك فلما جاء المتأخرون
بعدم ورأوا الاحكام مستنبطة والنواعد مؤسسة كان جل فهم النظر فيها بايضاح مشكلها
وتفصيل مجملها وتقييد مطلقها وغير ذلك ودققوا البحث فيما لم يتأت للتقدمين النظر فيه
حتى تكفلوا ببيان ما فانهم بل كثير منهم خالفوا المتقدمين واستنبطوا أحكاماً فيها جواز
شيء ما منعه أو امتناع شيء ما جوزوه كما يعلم بالاطلاع على كتبهم والتفتير فيها . واما
رسم كتابة الهزة الذي في عن الاصمعي منه غدة فهو موضح غاية الايضاح ببيان مواقعها
واحوالها وحكم رسمها في كل موضع وفي كل حالة في كتب الرسم التي أجلبها (المطالع النصرية
للمطالع المصرية في الاصول الخطبة) للعالم اللغوي المرحوم الشيخ نصراني الوفاء الهوريني
و(رقم العلم في رسم الفلم) لحضرة العالم الناضل علي بك رفاعة بحيث لو كان الاصمعي
حياً ورأى ما في هذين الكتابين من الخفقات والتصيلات وبيان حكم رسم الهزة في كل
موضع من مواضعها وفي كل حالة من احوالها لم يبق للندة اثر في عتوه

والثاني ان من يتعرض لبيان معاني كل حرف من تلك الاحرف واحوال رسم الهزة
يضطر الى استيفاء الكلام عليها واعطاء كل منها حقه وذلك يستدعي مجلدًا ضخماً لا رسالة
تنشر في جريدة علمية وقد اشار الى ذلك مؤلف كتاب الساق على الساق حيث قال بعد
سرد تلك الجمل في النصل الحادي عشر من الكتاب الاول ما معناه «وبالمجمل اذا تعد
الطالب استقصاء معرفة حرف واحد من هذه الاحرف وجب عليه ان يترك جميع اشغال
ومصالحه ويكف على ما قيل فيه اعتراضاً وجواباً وما قيل أعط العلم كلك يعطك جزأه
الا لاجل ذلك»

ولعل ما ذكر هو السبب الذي دعا حضرات قراء المنتطف الكرام الى عدم الاجابة
عن هذا الاستفهام فارجو من حضرة صاحبه الناضل قبول العذرة
غير انه قال في ديباجة كلامه «ليس في تاليف النجاة القدماء والمحدثين فروق الا الابعاج

او التطويل والتقديم او التأخير» ونحن لا نسلم له ذلك فانه ان كان مراده ان تأليف المتقدمين فيها ما في تأليف المتأخرين وانما اختلفنا بما ذكرنا لاطلاع على كتب الفريقين بظهر خلاف ذلك وان كان مراده ان ما في تأليف المتقدمين بمنزلة التواتر التي فيها بالتواتر كل الثمرات التي ستخرج عنها فانما يسلم له ذلك في بعض المسائل لا في جميعها ففي تأليف المتأخرين كثير من المسائل التي زادت وليس بينها وبين المسائل المبررة في كتب المتقدمين نسب ولا قرابة ولا تبعها معها ادنى جامعة بل اضافها الاستكشاف وولدها احتكاك الازهان سواء ابطلت سابقتها او زادت في كثرتها بل لو نظرنا لكتب المتأخرين فقط بعضها مع بعض كشرح المحاجبة للرضي ومعنى اللبيب لابن هشام الانصاري لوجدنا في كل واحد منها من فرائد المسائل وفوائد الاحكام ما ليس في الآخر بل لو نظرنا لتوليفات شخص واحد منهم كاللبنية والكافية والتسهيل والنوائد الثموية للإمام ابن مالك لرأينا فيها مثل ذلك فان الالنية فيها من المسائل ثلث ما في الكافية او نصفه والكافية فيها نصف ما في التسهيل او ارجح قليلاً والتسهيل فيه نصف ما في النوائد الثموية او أكثر قليلاً كما ذكره الجلال السيوطي في اواخر نكتته فهل يمكن ان يدعى انه لا فرق بين هذه الكتب الاربعة الا بما ذكره واني لم اقصد بذلك كلوا الاعتراض على حضرتي وانما اردت ان اعرض عليه وعلى التراء ما عسى ان يكون مقبولاً لديهم ما يكون فيه ابداء المعتبرة ورفع الابهام عما جاء به الاستفهام

طهطا
احمد رافع

اهل البدو اقرب الى الخير من اهل الحضرة

حضرة الدكتورين المنشئي المنتظف الاغر

لقد طالعت ما ورد في الجزء الثاني من المنتظف بقلم حضرة توفيق افندي عزوز الذي اراد ان يثبت قول العلامة ابن خلدون ويثبت ان اهل الحضرة اقرب الى الخير من اهل البدو . وما ورد في الجزء الثالث بقلم حضرة م . ي الذي اراد ان يوفق بين ما ذهب اليه ابن خلدون من ان الحضارة لا تأول الى تكثير الخير والنشائل والى ما ذهب اليه المنتظف من انها تأول الى ذلك اي ان يجمع بين التقيضين

وقد عجمت من حضرة م . ي لانه لم ير المناقض انصرح بين الرأيين اللذين ذكرتهم في استفهامي فان ابن خلدون ذكر اموراً جزئية تدل على فساد الاخلاق باستحكام العمران وما يدعوا اليه من الترف ثم استنبط من هذه الامور الجزئية قضية كلية وهي ان اهل البدو

أقرب الى الخبير من اهل الحضرة فكأنه قال اننا لانكر وجود الخبر في البداوة والحضارة ووجود الشرفيها ايضاً ولكننا اذا قابلنا بين الحالتين من كل وجودها وجدنا الخبر اقرب في البداوة منه في الحضارة وعليه فكلمنا ارتقى الناس في الحضارة زادت الشرور بنوع عام وكان مصير العمران الى النساد والدمار. وهنا على ضد ما ذهب اليه المنقطف ورجحه ترجيحاً بقوله والمرجح ان سبيل البشر الحالي آبل الى ارتفاع نوعهم رغماً عما يرى فيه من الشرور والمناسد. ثم اثبتة بذكر العوامل الطبيعية التي تأول الى هذا الارتفاع كالمباحث العلمية وتعليم النساء واطلاق الحرية لمن لينضن الرجل الاديب على السفيه والنوري على الضعيف والعالم على المجاهل فيقل نسل السهباء والاشرار رويداً رويداً الى ان يتقطع وتبقى الارض للصالحين وهذه غاية العمران

وقد عجيبت من تقاعد الكتاب الكرام عن تعزير رأي ابن خلدون مع اني اجد الادلة متوفرة على صحته فان العمران الشائع الآن في اوربا واميركا بأول الى كثرة التعب والم وضعف الصحة وقلة النسل

ويظهر في اول الامر ان التعب قل بزيادة العمران لان الذي كان يسافر ماشياً على رجليه او راكباً بعيراً او فرساً او حماراً صار يسافر في سكة الحديد بسرعة الطير ولا يشكو تعباً ولا مشقة والذي كان يقضي النهار الطوال على نوح كتاب صار يبتاع نسخة مطبوعة منه بأجس الاثمان. وقس على ذلك اكثر الاعمال التي سهلت بواسطة المكتشفات الحديثة واكن هل اكتفى الناس بهذه الراحة الجسدية ولم يروا انها مضرة بهم وانهم مضطرون ان يروضوا ابدانهم بالاعمال الشاقة التي لا تقودي نفعا مادياً لكي يروضوا عن الراحة الكثيرة التي اضرت بهم ألا ترى ان الغني الذي يتنزه راكباً في مركبه بضطر لحفظ صحته ان يتفق الحطب بالناس او يركس الجنبنة بالمحلول او يعاقب الاولاد على العاهم الرابضة. فعلى م لا يتنزه ماشياً ويستغنى عن تشق الحطب وركس الارض ومساقة الاولاد. ويظهر من مقابلة احوال المترفين الصحية باحوال الذين يعمون ويكدحون في الاعمال البدنية الشاقة ان صحة هؤلاء اجد من صحة اولئك وبينهم اقوى وراحتهم اوفر. هذا من قبيل التعب البدني اما التعب العقلي فالتمسكون اوفر تعباً من غيرهم بما لا يقدر ولا اضطي احتاج الى تعداد الفوائد على ذلك لاسياً وان الممارسات في اوربا واميركا قد امتلأت من الذين اختلت عقولهم لكثرة اجهادها وفس على ذلك الم وضعف الصحة. اما قلة النسل فيكي فيه النظر الى اهالي فرنسا الذين لا تزيد من ابدانهم على وفياتهم. ومتوسط الوفيات في اوربا

واميركا نحو ثلاثين في الالف في السنة وهو في بلدان المشرق اكثر من اربعين او خمسين
 واذا صح ما ذكره المنتطف وصار الحكم للنساء في التزوج امتنع اكثرهن عن التزوج مطلقاً
 فنكون عاقبة هذا التمدن انقراض نوع الانسان مستفيد

المعامل في مصر

حضرة منشي المنتطف الفاضل

انني اطرح على حضرة مناظري الكريين مسألة ارجو منها ان يهنا نظرها فيها وهي
 ان الولايات المتحدة الاميركائية تستغل من الفطن كل سنة نحو اربعين مليون قطار تحيك
 منها في معاملها نحو خمسة عشر مليون قطار وتصدر الباقي وهو ٢٣ مليون قطار الى اوربا .
 فعلى ما لا تحيك كل الفطن الذي يستغل منها فتربح منه انقناطير الفطنرة مع انها على اتم
 الاستعداد لعل جميع الاعمال من حيث توفر الوقود والحديد ورجال الاختراع والاستنباط .
 والمحباب على ذلك بسيط جداً وهو ان اصحاب المعامل في الولايات المتحدة الاميركائية يعلمون
 انه لا يمكنهم ان يسحبوا اكثر من منطوعة بلادهم والبلاد التي تصل اليها تجارتهم وهذا شأن
 الانكليز والفرنسيين والروسين والابطالين فان معامل كل دولة من هذه الدول تغزل
 وتسمح بقدر منطوعة بلادها والبلاد التي تصل اليها تجارتها . ومعلوم ان التصيب الاوفر
 في نج الفطن هو للانكليز لانهم يبيعون قطناً اكثر من غيرهم بل لان تجارتهم اوسع من
 تجارة كل الدول . وهذا الامر هو سبب المناظرة العظيمة بين روسيا وفرنسا والمانيا واميركا
 ومحاوله هذه الدول كلها سابقة انكلترا وانكلترا تحمي تجارتها بمدراجتها وتوذيها وهي تنفق
 كل سنة عشرين مليوناً من الجنيهات لاجل حماية تجارتها وفتح اسواق جديدة لها وحفظ
 المعاهدات التجارية بينها وبين ملك اسيا وافريقية ولولا فتح ابواب الهند والصين وياپان
 وافريقية وجزائر البحر المنسوجات انكلترا انطنية لبارت تجارتها وخربت معاملها . وقد
 ابنت في كلامي الماضي ان ثمن كل المنسوجات التي يمكن ان تباع لاهالي القنطر المصري
 من قطن وصرف وحرير وقنب لا يزيد على مليون ونصف او مليون وربع . واذا فرضنا ان ما يساوي عشر
 الفطنية منها لا يزيد على مليون ونصف او مليون وربع . واذا فرضنا ان ما يساوي عشر
 غروش من هذه المنسوجات كان يساوي غرشين لما كان قطناً لا غرشاً واحداً فقط كما قال
 حضرة جبرائيل انندي روفانبل فيكون ثمن كل الفطن الذي في هذه المنسوجات ثمانمائة الف
 جنيه وعلى ذلك يكون وزنه ثمانية وخمسين الف قطار لاشهر فاذا نسبت بلاد مصر كل قطنها

استعملت منه ما وزنه مئة وخمسين الف تنطار فقط اي ثلاثة في المئة من القطن الذي يستعمل منها ولزمها ان ترسل السبعة والتسعين جزءا الباقية الى الهند والصين وجزائر البحر وتناظر تجارة انكلترا واميركا والمانيا وفرنسا وتحصي تجارتها بدرعاتها . بالله ما اعجب هذا الامر لو وصلنا اليوغن او ايناؤنا من بهدنا

وكأني بحضرة المعترض يقول اننا نرخص منسوجاتنا عن مندوجات اوربا واميركا لاننا نكتفي بالريج القليل فيصير اصحاب السفن انفسهم يتاعون منسوجاتنا ويذهبون بها الى حيث تروج سوقها والجواب على ذلك تلغرافات روتر وهافاس التي ترد يومياً مبنية باعصاب العمال وبأن اجورهم لا تكفيهم وبافلاس اصحاب المعامل لان أرباحهم لا تفي بنفقات معاملهم هذا في اوربا واميركا حيث المال رخيص والمولون يكتفون اذا رجحت مشتم اثنين او ثلاثة في السنة فكيف يمكننا ان نرخص منسوجاتنا عن مندوجاتهم ونرج شيئاً . واني اهل عن ثقة ان يوار صناعة النسيج في النظر المصري والنظر الشامي ايضاً ناشئة عن اهل الصناع ولا عن رغبة ادالي مصر والذام في تصيل البضائع الاوربية على البضائع البلدية بل لان البضائع الاوربية ارخص كثيراً من البضائع البلدية وانا رخصنا بضاعتنا حتى نصير رخيصة مثل البضائع الاوربية لا أرخص منها لم يبق للمالك ربح يذكر بل صار كل عمل تقريباً اربح من الحياكة . وللصناعة والتجارة ميزان غير خاضع لارادة زيد ولا لارادة عمرو بل هو بيد جمهور المشتريين وهؤلاء لا تتمهم مصلحة وطنية ولا غير وطنية بل يضع الواحد منهم غروشه في بدو ويطوف في الاسواق كلها حتى يجد البضاعة التي يطلبها ولا يشتريها الا بأرخص ما يمكن من الاسعار هكذا افعل أنا وهكذا يفعل حضرات المعترضين عليّ

وشكولانا من حيث المصنوعات مثل شكوى الانكليز من حيث المزرعات والباصلات الزراعية فانهم يجلبون كل سنة من الزبدة ما قيمته نحو اثني عشر مليوناً من الجنيهات ومن البيض ما قيمته نحو خمسة ملايين من الجنيهات ومن البجينة ما قيمته ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات وهم في غنى عن ذلك كلوا واهتموا بتربية المواشي والذراخ اكثر من اهتمامهم بالحاضر ولكنهم لا يهتمون بذلك لانهم يجدون صنائعهم ومناجرهم اربح لهم لثمة خصب ارضهم الطبيعي اما ما قاله حضرة المعترض الثاني بناء على اقتراح المقطم فارادة عين النصاب وهو ان نفعل الحكومة رسوم المجرمك على المواد الاصلبة الواردة من اوربا وتزيدها على ما يصنع منها تشجيعاً للصناعة الوطنية الصغيرة لا الكبيرة اي صناعة الصناع لا صناعة المعامل . واعيد هنا

ما أصرت اليه سابقاً وهو ان التجار والصناع اتسهم ادرى بطرق الكسب من سواهم فاذا رأوا الوسائط ميسورة لانشاء معمل او لادخال صناعة فعلوا ذلك ولم يستشيروا احداً . ومن العيب ان تناظر بعض البلدان الاوربية في تسج الفطن كما انه من العيب ان تناظرنا هي في زراعتهم . وفي النظر المصري اسلوب للثروة لا اوسع منه وهو الزراعة . وليس في هذا النظر ايادٍ كافية لخدمة الارض الزراعية واجتثاث خيراها كما يعلم كل ارباب الزراعة فعلياً .
 يرغب الناس عنها في غيرها

د . م

بَابُ الزَّرَاعَةِ

فائدة الرماد في الزراعة

للرماد فائدة زراعية تنوق انتظار علماء الزراعة وله فائدة دوائية في علاج المواشي فاذا اطعمت الخيل قليلاً من الرماد افادها كثيراً . قال بعضهم اني اخبرت ذلك مدة سبع وثلاثين سنة فلم يمت عندي سوى فرس واحد وقد مات في غيابي ، اما كيفية اطعام الرماد للخيل فهي ان يضاف الى علف الفرس ملعقة صغيرة من الرماد التي مرتين في الاسبوع . وخير من ذلك ان تخرج اوتية من الملح بثلاث اواني من الرماد ويوضع مزيجها في زاوية امن زوايا المملف فياكل الفرس منها كسنانة

اما فائدة الرماد سائداً للارض فما لا يختلف فيه اثنان ولا سيما لان النبات يستفيد من الرماد اكثر مما يتقدم له الرماد من مواد الغذاء . وهذا يظهر كانه ضرب من الحمال لان الامر على الضد من ذلك في بقية انواع السماد اي ان السماد الذي فيه رطل من البوتاسا مثلاً لا تأخذ المزروعات منه رطلاً كاملاً بل اقل من رطل واما الرماد الذي فيه رطل من البوتاسا اذا اضيف الى الارض جعل المزروعات التي فيها تأخذ اكثر من رطل من البوتاسا زيادة عما كانت تأخذ قبلاً كأن الرماد لا يكتفي بتقديم ما فيه من الغذاء للمزروعات بل يفويها على اخذ مقدار آخر من الغذاء من الارض . وتظهر فائدة الرماد على اشدها في زراعة البرسيم والبطاطس والذرة والتول واللوبياء وما اشبه

وقد اعتاد المزارعون في اكثر البلدان ان يحرقوا ما في اراضيهم من الاعشاب وبقايا النبات وظاهر الامر ان الغرض من ذلك امانة المحشائش المضرّة وبزورها ولكن من غرضاً